



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



AMBASSADE DE FRANCE
EN JORDANIE

الدورة التدريبية الثالثة حول

"تقنيات التحقيق في الجرائم المالية والفساد"

فندق كمبنسكي، عمان - الأردن

14-15 أيلول 2015

بالتعاون مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد



كلمة رئيس هيئة مكافحة الفساد الأردنية

عطوفة الدكتور عبد خرابشة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى أنبيائه أجمعين

صاحب المعالي، أصحاب العطفة والسعادة
السيدات والسادة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فإنه لمن دواعي سروري وسعادتي أن أتحدث إليكم في هذا اليوم بحضور هذه النخبة المميزة وفي مستهل أعمال الدورة التدريبية الثالثة الخاصة بتقنيات التحقيق الجنائي في مجال الجرائم المالية والفساد التي تنظمها الهيئة بالتعاون المثمر البناء مع جهات نكن لها التقدير والاحترام متمثلة بالحكومة الفرنسية الصديقة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

كذلك أرحب بمشاركة أشقاء لنا من فلسطين يعكس تواجدهم في بلادهم الثاني متانة العلاقة بين الشعبين الشقيقين وهيئتي مكافحة الفساد وباقي أجهزة البلدين الرسمية في كل من الأردن وفلسطين.

السيدات والسادة،

برنامج الدورة حافل بالعناوين التي ستثري معلوماتكم بما يعود بالنفع والفائدة عليكم كمشاركين متميزين وهي خدمة للجميع لاكتساب مهارات

جديدة وللإطلاع على معلومات وتجارب متقدمة، وهي فرصة أيضاً لتبادل الرأي وعرض التجارب الوطنية في مجال مكافحة الفساد فالدورات المتخصصة توفر في العادة منافع جمة وكثيرة وخاصة إذا انتظمت وترابطت موضوعاتها وانسجمت مع أحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد كما هو شأن هذه الدورة والدورتين السابقتين حيث تركزت الأولى على الجرائم الاقتصادية والمالية وأساليب التحقيق والإثبات وطرق جمع المعلومات والعلاقة بين أجهزة الضابطة العدلية والقضاء، فيما تركزت الثانية على آليات الضبط والمصادرة وإدارة الأموال المتحصلة وأسس التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة وهذه الدورة التي نحن بصددتها اليوم حول تقنيات التحقيق الجنائي في مجال الجرائم المالية والفساد.

الأخوات والأخوة الأكارم،

خطت هيئة مكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية خطوات متقدمة على صعيد مكافحة الفساد والوقاية منه والتوعية من مخاطره، واستطاعت خلال السنوات الماضية التعامل مع مئات الشكاوى والقضايا التي أخذت طريقها وفق الأصول والإجراءات المرعية سواء في المتابعة أو جمع المعلومات والتحري أو في مجال التحقيق والإحالة إلى القضاء،

كذلك أجرت الهيئة على صعيد مواءمة قانونها مع أحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد تعديلات جوهرية عامي 2012 و 2014. كما تم إصدار نظام خاص في العام الماضي لحماية المبلغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم ضد أي إجراء تعسفي أو أي إجراء ينتقص من حقوقهم أو يحرمهم منها أو يهدد سلامتهم.

كما ساهمت بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة باسترداد مبالغ وأراضٍ بملايين الدنانير.

ومن أجل التقدم خطوات جديدة إلى الأمام وتفعيل فكرة النزاهة والشفافية والمساءلة ووضعها موضع التنفيذ أحالت الحكومة مشروع قانون جديد إلى مجلس الأمة سيتم فيه إلغاء قانون هيئة مكافحة الفساد وقانون ديوان المظالم ليصبحا قانوناً واحداً باسم قانون النزاهة ومكافحة الفساد يتم بموجبه دمج هيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم في مؤسسة واحدة.

السيدات والسادة،

إننا في هيئة مكافحة الفساد نأمل تحقيق الأهداف المرجوة من عقد هذه الدورة وبما يعزز قدرات المشاركين في مجال التحقيق في جرائم الفساد من خلال ما سيطلعون عليه من المنهجيات الدولية المتبعة في هذا

المجال ومن خلال تعرّفهم على آليات تحديد الأموال المتحصلة من أفعال الفساد وضبطها وكذلك التعاون الجنائي الدولي الرسمي وغير الرسمي.

الأخوة والأخوات

أرحب بكم جميعاً في عمان وأتمنى لكم التوفيق والفلاح وأجدد شكري وتقديري بإسمي وباسم زملائي في الهيئة لكل الجهات التي عملت على تنظيم هذه الدورة ووفرت لها سبل النجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس هيئة مكافحة الفساد

أ. د عبد خرابشة